وكان توسيع الرقابة المسبقة على النفقات المتكبدة لتشمل تنفيذ النفقات البلدية أحد التدابير التي تندرج في إطار سياسة السلطات العامة، تسعى كل بلدية إلى الاستخدام الأمثل لمواردها وتجنب الإسراف في الإنفاق المحلي؛ ويرجع السبب الأخير إلى ديونها الكبيرة التي تتراكم عليها من سنة إلى أخرى، وهو الوضع الذي دفع السلطات العامة إلى اللجوء في كل مرة إلى الخزانة العامة لسداد هذه الديون. جعل من الممكن ضمان نجاح هذه المهمة الجديدة الموكلة إلى البلديات على أرض الواقع. التي سيتم تطبيقها على ميزانية البلدية من أجل تقليل الغموض الذي يثار أثناء تنفيذها على ميزانية الدولة، وتجنب التداعيات على الرقابة التي تمارس على البلديات (خاصة الارتباك بين الممارسات الخاصة بمراقبة ميزانية الدولة ومراقبة ميزانية البلدية). لتقييم الرقابة المالية على البلديات ـ نحو إرساء الانضباط المالي للنفقات البلدية أداء عمل المراقبين الماليين وأدائهم الشخصي؛ وخاصةً في مجال الرقابة على البلديات التي تُعاني من ضعف في الإدارة. يُوصى بمشاركة المراقبين الماليين في المداولات المتعلقة بالقوانين ذات الآثار المالية على البلدية، وكذلك على مستوى الأعمال التحضيرية لإعداد ميزانيات البلديات، تتطلب هذه المهمة الأخيرة الموكلة إلى المراقبين الماليين مستوى من المعرفة ويطلب من المديرية العامة للميزانية وضع استراتيجية تدريبية سريعة وجيدة لمختلف المسؤولين الذين سيتولون مسؤولية مراقبة البلديات،

Summarized by © lakhasly.com